دور صندوق النقد الدولي في العلاقات الاقتصادية الدولية

(مع الإشارة الى علاقاته بالجزائر)

-المقدمة.

ان تشعب العلاقات الدولية ولا سيما في جانبها الاقتصادي، تطلب وجود اليات مالية وتجارية باعتبارهما اهم ما يميز هده العلاقات الاقتصادية الدولية. ان وضع هده الاليات الغاية منها هو تنظيم وضبط الاقتصاد الدولي، بغية تفادي الاختلالات التي يمكن ان تعترض هده العلاقات من حيث: النزاعات وتسويتها، تجنب الازمات الاقتصادية العالمية، وإيجاد أحسن الطرق التي تجعل الاقتصادات المحلية للدول تتناغم مع تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية.

لا شك ان هده العلاقات التجارية والمالية لم تكن وليدة الصدفة ،وانما نجد جدورها تمتد الى العصور القديمة، وخير الأمثلة عن ذلك نجد ما نعرف بطريق الحرير في الصين ،والدي كان يشكل رمزا للتبادل بين شعوب منطقة اسيا، "...بحيث كان عبارة عن مجموعة من الطرق البرية وكذلك البحرية، والتي مرت من خلالها العديد من السلع، فضلا عن التقنيات والأفكار والأديان،ولقد احتكرت هذه الطرق التجارة بين الشرق والغرب لعدة قرون، وتعود أقدم الآثار المعروفة لطريق الحرير كوسيلة للتواصل مع سكان الغرب، إلى "2000 قبل الميلاد على الأقل..."· وأيضا عند المسلمين بما يعرف برحلة قريش في الشتاء الى اليمن والصيف الى الشام ،وهي مذكورة في القران الكريم، وذلك في سورة قريش فقال تعالى :

﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ۝١ إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ۝٢ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ۝٣ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ ۝٤ [1].

ان الأمثلة السابقة تعتبر حتى خير مثال لفهم ودراسة العلاقات الدولية قديما، من حيث التفاوض مع القبائل التي تمر بها القوافل، لأجل حمايتها من قطاع الطرق، مقابل جلب لهم سلع بامتيازات معينة متفق عليها...الخ.

من خلال هدا الطرح سوف نتعرض الى احد الجوانب الجوهرية في العلاقات الاقتصادية الدولية في العصر الحديث، وذلك من خلال دراسة النظام المالي الدولي في البداية، و من خلال اهم المنظمات الاقتصادية المالية الدولية، والمتمثلة في كلا: من صندوق النقد الدولي(IMF)، وفي محاضرة أخرى نتطرق الى البنك الدولي(BM) ، وهما معروفتان بمؤسسات Bretton Woods ،واللتان ظهارتا مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وكلاهما تعتبران من المنظمات الدولية المتخصصة ذات الطابع الاقتصادي، التابعتين لمنظومة الأمم المتحدة (ارجع الى محاضرة -دور منظومة الأمم المتحدة في العلاقات

[1]-القران الكريم، سورة قريش.

الاقتصادية الدولية ،مع الإشارة الى علاقاتها مع الجزائر-).اما العلاقات التجارية الدولية سيخصص لها محاضرة أيضا مستقلة بها لاحقا ،من خلال ما يعرف "بالمنظمة العالمية للتجارة وسابقاGATT ".

لأجل معرفة دور صندوق النقد الدولي في العلاقات الاقتصادية الدولية مع الإشارة الى علاقاته مع الجزائر، سوف نجزئ هده المحاضرة الى جزئين وهما: -الجزء الأول :يتمثل في ماهية صندوق النقد الدولي، -اما الجزء الثاني: فسوف نكتشف فيه علاقات الجزائر مع هدا الصندوق(IMF).

1-الجزء الأول: ماهية صندوق النقد الدولي.

لأجل معرفة ماهية صندوق النقد الدولي، سوف نعرض في هدا الاطار عناصر من شانها ان تعطينا فكرة عامة ومبسطة حول(IMF) و المتمثلة في: -اتفاقيات Bretton Woods وانشاء صندوق النقد الدولي-اهداف صندوق النقد الدولي حسب اتفاقية انشائه 1944.- الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي. -دور صندوق النقد الدولي في متابعة التطورات الاقتصادية والمالية العالمية. الموارد المالية لصندوق النقد الدولي. -الغاية المحققة من قروض صندوق النقد الدولي النقد الدولي للدول الأعضاء. -الأدوات المختلفة التي يستخدمها صندوق النقد الدولي في الإقراض صندوق النقد الدولي وتنمية القدرات للدول الأعضاء.

1-1-اتفاقيات Bretton Woods وانشاء صندوق النقد الدولي.

تبلورت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي International Monetary Fund (IMF) ومعها البنك الدولي (سيدرس لاحقا في محاضرة مستقلة به)، في مؤتمر دولي عقد في Bretton Woods (فندق ماونت بواشنطن، بريتون وودز، نيو هامبشاير، الولايات المتحدة الأمريكية)، والذي عقد في الفترة الممتدة من 1 إلى 22 يوليو 1944. هدا المؤتمر نتج عنه توقيع 44 دولة على عدة اتفاقيات اقتصادية والتي رسمت الخطوط العريضة لما بعد الحرب العالمية الثانية. ان الهدف الرئيسي لاتفاقياتBretton Woods هو إنشاء منظمة نقدية عالمية، وتعزيز إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية للبلدان المتضررة من الحرب، وأيضا مواكبة تطورات مختلف المستجدات والتحديات الاقتصادية العالمية.

ان اهم ما ميز مجريات هدا المؤتمر الدولي، هو تقديم مقترحات من طرف كل من الاقتصادي John Maynard Keynes، والذي ترأس الوفد البريطاني، بحيث اقترح وضع نظام نقدي عالمي قائم على وحدة احتياطي غير وطنية أعطاها اسم Bancor . اما Harry Dexter White وهو مساعد وزير الخزانة الأمريكي، أكد على الدور المحوري للدولار الأمريكي في النظام النقدي العالمي (العملة الوحيدة القابلة للتحويل الآني إلى ذهب، أوقية الذهب الخالص المقابلة لـ 35 دولارًا، وذلك لتجنب أزمة اقتصادية مثل أزمة ثلاثينيات القرن

الماضي ، بسبب أسعار الصرف العائمة أي التغير في قيمة العملات حسب العرض والطلب ، ان هذا النظام الثلاثون عاما المجيدة والازدهار الاقتصادي للدول الصناعية. لكن في عام 1971 وفي مواجهة العجز الخارجي وتراكم الدولار في احتياطيات البنوك المركزية في أوروبا واليابان، فضلاً عن انخفاض احتياطي الذهب الأمريكي، أعلن الرئيس ريتشارد نيكسون من جانب واحد تعليق قابلية تحويل الدولار الذهبي، تشير عودة أسعار الصرف العائمة إلى فشل النظام.)، مع اقتراح إنشاء صندوق استقرار مبني على ودائع الدول الأعضاء، وبنك إعادة الإعمار بعد الحرب.وفي النهاية الاقتراح الأمريكي هو الدي تم اعتماده[2].

ان المقترح الأمريكي أدى الى إنشاء منظمتين من خلال هذا المؤتمر الدولي، وهي ما زالت قائمة ليومنا الحالي وهما: صندوق النقد الدولي International Monetary Fund (ان صندوق النقد الدولي هو وكالة تابعة للأمم المتحدة ويقع مقره في العاصمة الأمريكية واشنطن، وأعضاء الصندوق العاملون فيه يمثلون جميع بلدان العالم). والبنك الدولي (في البداية عرف البنك الدولي للإنشاء والتعميرIBRD ، والدي أضيف اليه أربع مؤسسا ت مالية أخرى ومند ذلك التاريخ الى يومنا الحالي وهي: المؤسسة الدولية للتنمية(IDA) ، ومؤسسة التمويل الدولية، (IFC)والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، (MIGA) والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار(ICSID) . وكلها تعرف باسم البنك الدولي او مجموعة البنك الدولي.

ان الفارق ما بين المؤسستين الماليتين السابقتين، يكمن في كون ان مجموعة البنك الدولي، هي من بين أكبر مصادر التمويل للبلدان النامية في العالم. وتشترك المؤسسات الخمس التي تتألف منها مجموعة البنك في: الالتزام بالحد من الفقر، وتعزيز الرخاء المشترك، وتشجيع التنمية المستدامة. اما صندوق النقد الدولي فهو يعمل اساسا على ضمان استقرار النظام النقدي الدولي، وتقديم القروض للبلدان التي تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات، وتقديم أيضا المساعدة العملية للبلدان الأعضاء.

تجدر الإشارة كان ينبغي إنشاء هيئة ثالثة تكون مسؤولة عن التجارة الدولية، ولكن في ظل عدم وجود اتفاقية، فلن ترى النور حتى عام 1995 مع إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO)، بعد جولات المفاوضات بشأن (GATT). (ستدرس لاحقا في المحاضرات المقبلة).

في الاخير تتمثل رسالة الصندوق الأساسية [3]"في ضمان استقرار النظام النقدي الدولي، أي نظام أسعار الصرف والمدفوعات الدولية، والذي يمَكِّن البلدان ومواطنيها من إجراء المعاملات فيما بينها."

---

[2] -Jean-Marc Siroën, Les accords de Bretton Woods, un champ de batailles, vue le 27/10/2021. https://theconversation.com/les-accords-de-bretton-woods-un-champ-de-batailles-119336

[3] - صندوق النقد الدولي المحة عنInternational Monetary Fund
https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance

1-2-اهداف صندوق النقد الدولي حسب اتفاقية انشائه 1944.

ان اهداف صندوق النقد الدولي IMF حسب اتفاقية انشاءه 1944 جاءت حسب المادة رقم واحد من بنود هده الاتفاقية وفق الاتي:

أهدافه: «حسب المادة 1 من اتفاقية تأسيسه:

1- تشجيع التعاون النقدي الدولي عن طريق هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور، والتعاون بشأن المشكلات النقدية الدولية.

2- تسيير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، مما يسهم في زيادة فرص العمل ورفع المستوى الدخل الحقيقي بصفة مستمرة، وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء، باعتبارها اهداف أساسية للسياسة الاقتصادية.

3- العمل على تحقيق استقرار أسعار الصرف، او الحفاظ على الترتيبات منظمة للصرف بين عملات البلدان الأعضاء، وتجنب التنافس في تخفيض قيم العملات.

4- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف بالنسبة للعملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وإلغاء القيود الصرف الأجنبي التي تعيق التجارة العالمية

5- توفير الثقة بين البلدان الأعضاء عن طريق اتاحة موارد الصندوق العامة لها بصفة مؤقتة، وضمانات كافية اعطاؤها الفرصة لتصحيح الاختلالات، التي تصيب موازين المدفوعات دون اللجوء الى تدابير، من شانها الاضرار بالرخاء على المستوى الوطني او الدولي.

6- تقصير امد الاحتلال في موازين المدفوعات الدولية للبلدان الأعضاء وتخفيف حدته."[4]

نستنتج من ذلك ان صندوق النقد الدولي هو مؤسسة مالية دولية، هدفها هو: تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي، تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، تشجيع استقرار أسعار الصرف، المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف، إتاحة الموارد (بضمانات كافية) للبلدان الأعضاء والتي تمر بمشكلات تتعلق بميزان المدفوعات.

1-3 -الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي.

ان الصندوقIMF مسؤول أمام حكومات بلدانه الأعضاء (190 بلد)، ولأجل القيام بهده المسؤولية تم وضع جهاز اداري (حوالي 2700 موظف من 150 بلدا) بمقره (واشنطن - الولايات المتحدة الامريكية)، وذلك لأجل القيام بهده المهمة، ويمكن توضيح ذلك حسب الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي (لأجل تفاصيل أكثر الرجوع الى الملحق رقم 1) وفق ما يلي:[5]

---

[4]- صندوق النقد الدولي، اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي (1944) ، واشنطن، International Monetary Fund, 2011 Publication Services ص ص 1-2

[5] - المحة عن صندوق النقد الدولي International Monetary Fund, vue le 28/10/2021. https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance

"-مجلس المحافظين هوياتي على رأس التنظيمي الذي يتألف من محافظ ومحافظ مناوب من كل بلد عضو، وعادة ما يكونون من كبار المسؤولين في البنك المركزي أو وزارة المالية. ويجتمع مجلس المحافظين مرة واحدة سنويا في سياق الاجتماعات السنوية المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي.

-تضم اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في عضويتها أربعة وعشرين من أعضاء مجلس المحافظين. وتقوم اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، اختصارا IMFC، بتقديم المشورة للمجلس التنفيذي حول مراقبة وإدارة النظام النقدي والمالي الدولي.

-أما عمل الصندوق اليومي فيشرف عليه المجلس التنفيذي* الذي يضم 24 عضوا يمثلون كل أعضاء الصندوق، بإرشادات من اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية وبدعم من خبراء الصندوق.

-المدير العام هو رئيس موظفي الصندوق ورئيس المجلس التنفيذي، ويعاونه في أداء مهمته أربعة نواب."

1-4-دور صندوق النقد الدولي في متابعة التطورات الاقتصادية والمالية العالمية.

ان دور صندوق النقد الدولي في متابعة التطورات الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة يكمن في الاتي:[6]

«- يتابع الصندوق سياسات البلدان الأعضاء والتطورات الاقتصادية والمالية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية ،من خلال نظام رسمي يعرف باسم الرقابة.

- يقدم الصندوق المشورة لبلدانه الأعضاء ويشجع اعتماد سياسات، تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتحد من التعرض للأزمات الاقتصادية والمالية وترفع مستويات المعيشة.

-كذلك يجري الصندوق تقييمات منتظمة للتطورات العالمية المحتملة، من خلال اصدار تقارير وهي:

- تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي".
- تقرير تطورات الأسواق المالية من خلال "تقرير الاستقرار المالي العالمي".
- تطورات الموارد العامة من خلال" تقرير الراصد المالي".
- وللمراكز الخارجية للاقتصادات الكبرى من خلال" تقرير القطاع الخارجي".
- بالإضافة إلى نشر "سلسلة من التقارير عن آفاق الاقتصاد الإقليمي".

---

[6] - المحة عن صندوق النقد الدولي International Monetary Fund, vue le 28/10/2021. https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance

1-5-الموارد المالية لصندوق النقد الدولي.

لأجل تحقيق اهداف صندوق الدولي IMF، فلا بد عليه من توفير الموارد المالية الازمة لذلك، والتي سوف نوجزها وفق الاتي:[7]

1-5-1 -نظام الحصص.

يمكن توضيح هدا المورد المالي لصندوق النقد الدولي وفق ما يلي:

«-حصص العضوية مصدر التمويل الرئيسي IMF.

- تخصص لكل بلد عضو في IMF حصة عضوية معينة، تتحدد عموما حسب حجمه النسبي في الاقتصاد العالمي.

- عند انضمام أي بلد إلى عضوية IMF، عادة ما يدفع مبلغا يصل إلى ربع حصته في شكل عملات أجنبية قابلة للتداول على نطاق واسع (كالدولار الأمريكي أو اليورو أو اليوان الصيني أو الين أو الجنيه الإسترليني) أو حقوق السحب الخاصة (يستخدم حق السحب الخاص كوحدة حساب في الصندوق والمنظمات الدولية الأخرى، وهو ليس عملة ولا استحقاقا على الصندوق، بل هو استحقاق محتمل على عملات البلدان الأعضاء القابلة للاستخدام الحر، ويمكن مبادلة حقوق السحب الخاصة بهذه العملات)، أما ثلاثة أرباع الحصة المتبقية فتدفع بعملة البلد العضو.

-تخضع الحصص للمراجعة كل خمس سنوات على الأقل. وقد استُكمِلت في عام 2010 المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص باتفاق أعضاء الصندوق على مضاعفة موارده من حصص العضوية لتصل إلى 477 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، ودخلت هذه التغييرات حيز التنفيذ في يناير 2016.

- يجري مجلس محافظي الصندوق مراجعات عامة للحصص على فترات منتظمة (عادة كل خمس سنوات). وأي تغيير في الحصص يجب أن يوافق عليه الأعضاء بأغلبية 85% من مجموع القوة التصويتية."

ان حصة البلد العضو في صندوق النقد الدولي تسمح له بعدة امتيازات ومنها:[8]

" - الاشتراكات: وهو تشكل اكتتاب الدول الأعضاء في الصندوق.

- القوة التصويتية: تمثل حصة البلد العضو عاملا أساسيا في تحديد قوته التصويتية في قرارات الصندوق. وتتكون الأصوات المخصصة لكل بلد عضو من أصوات أساسية وصوت

---

[7] - من أين تأتي أموال الصندوق؟International Monetary Fund, vue le 28/10/2021. https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Where-the-IMF-Gets-Its-Money

[8] - حصص عضوية الصندوقInternational Monetary Fund https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/~/link.aspx?_id=E95F69077C2C4BF49499F87D51A8B33E&_z=z

إضافي لكل جزء من الحصص يعادل 100 ألف وحدة حقوق سحب خاصة. وبمقتضى إصلاحات 2008، تم تثبيت عدد الأصوات الأساسية عند 5.502% من مجموع الأصوات. ويمثل عدد الأصوات الأساسية الحالية نحو ثلاثة أضعاف العدد السابق على تطبيق إصلاحات عام 2008.

1-5-2 -التمويل المتاح: تحدد حصة البلد العضو حجم التمويل الذي يمكنه الحصول عليه من الصندوق (أي حدود استفادته من الموارد). فعلى سبيل المثال، تتيح اتفاقات الاستعداد الائتماني والاتفاقات الممددة للبلد العضو أن يقترض بحد أقصى 145% من قيمة حصته على أساس سنوي و435% على أساس تراكمي. غير أن الموارد المتاحة يمكن أن تتجاوز تلك الحدود بكثير في الظروف الاستثنائية."

1-5-3 -الاقتراض متعدد الأطراف.

- يستطيع IMF تكميل هذه الموارد من خلال الاقتراض متعدد الأطراف إذا ارتأى أن قدرته على الإقراض غير كافية عن تلبية احتياجات البلدان الأعضاء.
- نجد نوعين من الاتفاقات وهي: -الاتفاقات الجديدة للاقتراض-الاتفاقات العامة للاقتراض وهي تضمن للصندوق قدرة كافية على الإقراض، إذا ما وقعت أزمة مالية كبيرة على سبيل المثال.

1-5-4 -الاقتراض الثنائي.

- دخل IMF في اتفاقات اقتراض ثنائية لأول مرة في الفترة 2009-2010 وتم دمجها لاحقا في الاتفاقات الجديدة للاقتراض.
- الاقتراض الثنائي (من البلدان الأعضاء) يعتبره IMF بمصدر مؤقت للموارد المالية.
- الاقتراض الثنائي كفل له القدرة على تلبية احتياجات البلدان الأعضاء من القروض أثناء الأزمة المالية العالمية.

-في عام 2016 نظرا لاستمرار عدم اليقين في الاقتصاد العالمي، تعهد البلدان الأعضاء بالحفاظ على الاقتراض الثنائي حتى نهاية 2019 على الأقل.

1-5-5 -القدرة على الإقراض.

- يمكن للصندوق أن يمول أنشطة الإقراض باستخدام حيازاته من عملات الاقتصادات ذات المركز المالي القوي.
- تشكل هذه العملات إلى جانب حقوق السحب الخاصة، موارد الصندوق القابلة للاستخدام.

1-5-6 -حيازات الذهب.

- يمتلك IMF أيضا حيازات من الذهب تكونت من مدفوعات البلدان الأعضاء.
- تصل حيازات الذهب لدى الصندوق إلى حوالي 90, 5 مليون أوقية بالوزن (2814.1 طنا)، مما يجعل الصندوق من أكبر الحائزين الرسميين للذهب في العالم.

- غير أن اتفاقية تأسيس الصندوق تضع حدودا صارمة لاستخدام هذا الذهب، فالصندوق يجوز له بيع الذهب، أو قبوله من البلدان الأعضاء كوسيلة للدفع، بشرط موافقة أغلبية 85% من مجموع أصوات البلدان الأعضاء، ولكن يحظر عليه شراؤه أو إجراء أي معاملات أخرى فيه.

1-5-7 -الإقراض من الصندوق بشروط ميسرة وتخفيف أعباء الديون.

-تُموَّل القروض التي يقدمها IMF للبلدان منخفضة الدخل، من مساهمات البلدان الأعضاء ومن الصندوق نفسه وليس من خلال اشتراكات الحصص.

1-6-الغاية المحققة من قروض صندوق النقد الدولي النقد الدولي للدول الأعضاء.

تكمن الغاية المحققة من قروضIMF النقد الدولي للدول الأعضاء فيما يلي:[9]

- إحدى مسؤوليات الصندوق الرئيسية هي تقديم المساعدة المالية (القروض الميسرة) لبلدانه الأعضاء، والتي تمر بمشكلات فعلية أو محتملة في ميزان المدفوعات.

- قبل الحصول على المساعدات المالية (القروض الميسرة)، تصمم السلطات في كل بلد برامج وطنية للتصحيح الاقتصادي، بالتعاون الوثيق مع الصندوق وبدعم تمويلي منه، على أن يرتهن استمرار هذا الدعم بمدى فعالية تنفيذ التعديلات المقررة.

1-7-الأدوات المختلفة التي يستخدمها صندوق النقد الدولي في الإقراض.

يستخدم IMF ادوات مختلفة في عملية اقراض الدول الأعضاء التي مر اقتصاداتها بأزمات، ولأجل الخروج من هده الاخيرة، وحتى تستطيع من تنفيذ سياسات تصحيحية تعيد إلى الاقتصاد استقراره ونموه. ومن ا.جل هدا فان ادوات الإقراض التي يستخدمها الصندوق يتم تعديلها باستمرار، لكي تلبي الاحتياجات المتغيرة للبلدان الأعضاء، بحيث كل البلدان الأعضاء في الصندوق مؤهلة للحصول على موارده المودعة في حساب الموارد العامة (GRA) بشروط السوق، ولكن الصندوق يقدم دعما ماليا بشروط ميسرة أيضا (بأسعار فائدة صفرية حاليا وحتى نهاية يونيو 2021) من خلال "الصندوق الاستئمانين للنمو والحد من الفقر" (PRGT). ان مختلف هده الأدوات يمكن سردها بإيجاز وفق الاتي:[10]

- اتفاقات الاستعداد الائتماني (SBAs): الصندوق يقدم معظم مساعداته لاقتصادات الأسواق الصاعدة والمتقدمة الواقعة في أزمات لأجل لمعالجة مشكلات ميزان المدفوعات الاحتمالية أو ذات الأجل القصير.

[9] IMF Lending , vue le 29/102021
https://www.imf.org/en/About/Factsheets/IMF-Lending
[10] - IMF Lending ,idem

- تسهيل الاستعداد الائتماني (SCF): يؤدي نفس غرض (SBAs) السابق الذكر ولكن مماثلا بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل.

- تسهيل الصندوق الممدد (EFF) والتسهيل الائتماني الممدد (ECF) : وهما المخصصان للبلدان منخفضة الدخل، فهما الأداتان الأساسيتان لدى الصندوق لتقديم دعم متوسط الأجل للبلدان التي تواجه مشكلات مطولة في ميزان المدفوعات.

- خط الائتمان المرن (FCL) أو خط الوقاية والسيولة (PLL): يستخدمان للمساعدة على منع الأزمات أو تخفيفها وتعزيز ثقة السوق في الفترات التي ترتفع فيها المخاطر، وهو يتاح للبلدان الأعضاء ذات السياسات الاقتصادية القوية بالفعل استخدام.

- أداة التمويل السريع (RFI) والتسهيل الائتماني السريع (RCF): يقدم الصندوق مساعدات عاجلة أيضا للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجا ملحا، بما في ذلك الاحتياجات الناتجة عن صدمات أسعار السلع الأولية والكوارث الطبيعية وأوجه الهشاشة الداخلية.

كل نوع من القروض السابقة يتميز بشروط معية لا يسع المجال الى ذكرها ويمكن الرجوع الى أكثر التفاصيل الى موقع الصندوق النقد الدولي المشار اليه ادناه. وعلى الغموم تبقى هده الشروط تتميز بما يلي: تحقيق إعادة التوازن للاقتصاد- أنها محددة بمدة زمنية معينة-تسديد القروض مرهون بمدة زمنية معينة -دفع الفائدة اما بسعر السوق او بدون او منخفضة إضافة الى الرسوم.... الخ.

1-8-صندوق النقد الدولي وتنمية القدرات للدول الأعضاء.

كل البلدان الأعضاء IMF تستفيد من تنمية القدرات في مجال بناء المؤسسات الاقتصادية (المساعدة الفنية) وتنمية القدرات البشرية ذات الصلة (التدريب) الغاية منها مساعدة الحكومات على بناء سياسات ومؤسسات فعالة. وأيضا تنمية قدرات البلدان الأعضاء على تقوية اقتصاداتها، من خلال تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

ان تنمية هده القدرات القدر ازالتي يسعى الصندوق تحقيقها للدول الاغضاء تكمن في:[11]
-سياسة المالية العامة :إسداء المشورة للحكومات حول كيفية تعبئة الإيرادات.
-السياسات النقدية وسياسات القطاع المالي :العمل مع البنوك المركزية لتحديثها.
-الإحصاءات :مساعدة البلدان في إعداد الإحصاءات الاقتصادية الكلية والمالية، ويقدم الصندوق طائفة متنوعة من الدورات التدريبية، منها ما يتعلق بالروابط المالية/الكلية،

[11] تنمية القدرات: المساعدة الفنية والتدريب – International, vue le 30/10/2021.
https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/imf-capacity-development

والسياسة النقدية وسياسة المالية العامة، وقضايا ميزان المدفوعات، والأسواق والمؤسسات المالية، والأطر الإحصائية والقانونية.

2-الجزء الثاني: علاقات الجزائر بصندوق النقد الدولي.

ان فشل استراتيجية التنمية في الجزائر دلت على ان الاقتصاد الجزائري ذو طابع "ريعي"، أي يعتمد في تمويله على المداخيل البترولية 89 %، وبالتالي فتقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية "انخفاض في الأسعار" تعرض الاقتصاد الجزائري لازمات مالية، لا سيما في مجال تسديد الديون الخارجية وخدماتها وفي مجال السلع والخدمات المستوردة، وأيضا على الميزانية العمومية للدولة. وهذا ما حدث فعلا خصوصا في الفترة الممتدة ما بين 1989 و1998 ،الامر الذي دفع الجزائر الى امضاء عدة اتفاقيات مع مؤسسات Bretton Woods أي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (سوف نركز في هده المحاضرة على IMF اما البنك الدولي فسيكون في المحاضرة المقبلة) ،وهدا لأجل الحصول على قروض جديدة مع التزام الوقت نفسه بتطبيق ببرامج اقتصادية تصحيحية بمرافقة هده المؤسسات ،ولكن ذلك لم يكفي لتحسين وضعية الاقتصاد الجزائري .الامر الذي اجبر السلطات من طلب إعادة جدولة الديون الخارجية من طرف دائنيها (نادي باريس ولندن) ،ان هذه التطورات يمكن ابرازها من خلال العناصر الموالية: -اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي- إعادة الجدولة من طرف الدائنين في أطار نادي باريس ولندن ابتداء من 1994-أوضاع الاقتصاد الجزائري ما بين (1994-2006)-الاثار الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي.

2-1-اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي.

ابرمت فيها الجزائر اتفاقيات التصحيح الهيكلي مع IMF لأجل الحصول على قروض جديدة، وذلك لتجاوز مشكلة السيولة التي تعاني منها البلاد، كنتيجة لارتفاع خدمات الديون الخارجية وانخفاض الناتج الوطني الإجمالي، وتراجع صادرات بالمقارنة مع ارتفاع الواردات. ان هذه الوضعية أدت الى تراجع النمو الاقتصادي بشكل خطير بسبب اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات، الذي تراجع بشكل كبير بالمقارنة مع السنوات السابقة، وأيضا عدم تفاعلية القطاعات الأخرى خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وذلك للفترة الممتدة ماب ين 1980-1994 وهذا في ظل تراجع المداخيل البترولية[12].

ان الوضعية السابقة كانت نتيجة لإمضاء الجزائر لأربع اتفاقيات مع مؤسسات Bretton Woods حسب السنوات التالية: 1989-1991-1994-1995 وذلك لتجاوز الازمة، من خلال

[12] -FMI, Algérie questions choisies, Washingthon DC, Rapport du FMI, 2007.N 07/61, 2007, p.4

تحسين صورة الجزائر امام الدائنين وإمكانية إعادة الجدولة، وهذا ما سوف نبينه بشيء من التحليل من خلال العناصر الموالية.

2-1-1-اتفاق التثبيت 31 ماي 1989.

ان ميزة هذا الاتفاق هو محاولة السلطات الجزائرية لإبرامه في سرية تامة، واستطاعت الجزائر بموجبه الحصول وبسرعة على قرض 600.000.000 دولار، وبمعدل فائدة اقل مما هو معمول به في الأسواق المالية والدولية ولمدة استحقاق طويلة، وهذا ما أمكن بإعادة الثقة الى دائني الجزائر، كون القرض الذي منحه IMF هو بمثابة مساندة للسياسة الاقتصادية المعتمدة في الجزائر، زيادة على ذلك حصلت الجزائر على قرض من البنك الدولي BM لنفس الفترة، وبالتالي مجموع ما حصلت عليه الجزائر يمثل ما مقداره 1.9 مليار دولار.[13]

ان إصلاحات التي أدخلت على الاقتصاد وبتوجيه من IMF، تزامنت مع حكومة الجديدة "حمروش 1999" والإجراءات التي قامت تمحورت أساسا حول:

- محاربة التضخم.
- وضع ميكانيزمات اقتصاد السوق.
- تحسين الوضعية المالية الخارجية للجزائر.
- إنعاش النمو الاقتصادي والاستثمار.
- خلق مناصب الشغل.
- توفير الحاجيات الأساسية للمواطن.

ولكن هذه الإجراءات لم تحسن من الاقتصاد، واضطرار السلطات الى بحث تمويل جديد وامضاء اتفاق تثبيت ثاني مع هذه الهيئات.

2-2-2-اتفاق التثبيت 3 جوان 1991.

وافق المجلس إدارة IMF على منح قرض لأجل تمويل ميزان مدفوعات الجزائر، وأيضا BM الذي اخر منح قرضه الى غاية تعيين حكومة جديدة "حكومة احمد غزالي" ،لأجل ضمان موافقة هذه الحكومة على شروطهما، وبالتالي فقيمة القرض كانت حوالي 300 حقوق سحب خاصة DTS أي ما يعادل 403 مليون دولار من طرف IMF و350 مليون دولار من طرف BM ،ولقد تم توزيع هذه القروض على دفعات أربعة ،بحيث الدفعة الرابعة لم يتم صرفها نظرا لعدم قيام الحكومة في رفع الدعم على المواد الأساسية، ونظرا للظروف السياسية التي سادت البلاد آنذاك وأيضا استقالة الحكومة (اوت 1992).[14]

ان هذه الظروف لم تحسن وضعية الاقتصاد الوطني الامر الذي دفع الجزائر لطلب تمويل جديد وامضاء اتفاق التثبيت الرابع.

---

[13] -Benachenhou, Mourad, Reformes économiques : Dettes et Démocratie, Alger, Ed ECHRIFA, pp.119-121.

[14] -Benachenhou, idem, p.131.

2-2-3-اتفاق التثبيت 27 ماي 1994.

بموجب هذا الاتفاق تحصلت الجزائر على قرض يعادل 270.7 من FMI، وهذا نظير التزامها بالقيام بتنفيذ برامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي تتمحور نقاطه الرئيسية حول:[15]

- معدل ونظام الصرف (اهم اجراء تخفيض الدينار 7 بالمئة).
- تحرير التجارة والمبادلات.
- سياسة الأسعار (اهم اجراء تحرير الأسعار).
- السياسة الجبائي (اهم اجراء تعميم TV A لجميع السلع).
- الشبكة الاجتماعية (اهم اجراء وضع جهاز للتامين على البطالة).
- القطاع المالي ومعدل الفوائد (اهم اجراء فتح المجال امام البنوك الخاصة والتامين الخاص).
- المؤسسات العمومية والخوصصة (اهم إجراءات ابرام الحكومة لعقود النجاعة مع هذه
- انشاء مجلس الخوصصة.
- قانون الاستثمار وفتح مجال امام الاستثمارات الأجنبية).

ان هذه الإجراءات دفعت الجزائر الى طلب تمويل جديد، وبالفعل حصلت على ذلك مع التزام الجزائر بإعادة جدولة ديونها الامر الذي لم يستطع تفاديه.

2-2-4-اتفاق التمويل الموسع 31 ماي 1995.

ان هدف القرض هو مساندة برنامج الاصطلاحات الاقتصادية في الجزائر، وتحت رقابة مؤسسات "Bretton Woods ، وبالفعل تم الحصول على قرض 1.1693 مليارDTS أي ما يعادل 1.8 مليار دولار امريكي، مع التزام السلطات الجزائرية القيام بتطبيق برنامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي الاقتصادي (1994-1998)، فالاستقرار يتعلق باتخاذ إجراءات في مجال سعر الصرف، تحرير التجارة الخارجية وحرية الدفع. اما التصحيح يتعلق تطهير او خوصصة المؤسسات العمومية، تدعيم وحماية الاستثمارات الأجنبية[16]، ان هذه الإجراءات تتمحور حول تحقيق الأهداف التالية:

- نقل معدل النمو الحقيقي من 1.1 % سنتي(1994-1995) الى 3.5 % سنة (1994-1995).
- تخفيض عجز الميزانية العمومية من 2.8 % سنة (1994-1995) الى 1.3 % سنة 1995-1996.
- الهدف العام للبرنامج هو الوصول النمو معدل أكبر من 5 % ونسبة تضخم اقل من 6 %.

ان هذه الإجراءات تزامنت وامضاء الجزائر مع دائنيها %اتفاقية للإعادة جدولة ديونها الخارجية وذلك ابتداء من سنة 1994.

---

[15] -Belhimer, Ammar, La dette extérieure de l'Algérie, Ed Casbah, 1998, pp 214-215.

[16]-بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية (الطبعة الثانية)، 2008، ص191.

2-2-إعادة الجدولة من طرف الدائنين في أطار نادي باريس ولندن ابتداء من 1994.

شهدت الجزائر في بداية 1994 أوضاعا اقتصادية اجتماعية وسياسية جد حرجة، وكانت احتياطات العملة الصعبة لا تغطي سوى بضع أسابيع الاستيراد، وكان الحل الوحيد امام السلطات هو تقديم طلبا للإعادة جدولة ،هذا المبدأ الذي كنت تعارضه الجزائر منذ مدة طويلة، لان قبول إعادة الجدولة يعني الاعتراف بالتسيير السيء للاقتصاد الوطني ،وهذا بالفعل ما تم منة خلال رسالة النية لحكومة "رضا مالك" بتاريخ 10 ابريل 1994، والمقدمة الى IMF لكون الدائنين (نادي باريس ونادي لندن) ، يشترطان قبل فتح المفاوضات مع المدينين لأجل إعادة جدولة الديون ،تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي والفعل هذا ما تم .

2-3-أوضاع الاقتصاد الجزائري ما بين (1994-2006).

ان سنة 1994 تعتبر بداية في إعادة جدولة للديون الخارجية الجزائرية، وبمثابة الاعتراف بالتسيير السيء للاقتصاد الوطني تجاه الدائنين والهيئات المالية الدولية، ولمعرفة وضعية الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة، سوى ننظر للنتائج الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي PAS، ثم بعد ذلك سنوضح كيفية تدارك الاثار السلبية على الجانب الاجتماعي، ودلك من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، الدي بادرت به الجزائر، نتيجة لتحسن الجباية البترولية بسبب ارتفاع أسعار البترول على المستوى الدولي.

2-4-الاثار الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي.

ان تطبيق PAS كانت اثاره واضحة فتم تطبيقه بنتائج إيجابية في الجانب الاقتصادي، وذلك بالرغم من ضعف مستوى القطاع الصناعي، اما من الجانب الاجتماعي فكانت التكلفة ثقيلة على السكان.

2-4-1-نتائج التصحيحات الاقتصادية.

ان التحسن في المؤشرات الاقتصادية كانت اثاره متوسطة على الاقتصاد الوطني، وهدا ما يمكن ملاحظته من خلال اهم المؤشرات التالية (نسبة البطالة، ومؤشرات التنمية البشرية) والتي تظهر من خلال الجدولين التاليين:

اما في مجال تطور نسبة البطالة في الجزائر، فتبقى نوعا ما مرتفعة، والتي لم تتغير الا بنسبة قليلة والجدول التالي يظهر:

الجدول رقم: (1)

تطور نسبة البطالة في الجزائر (1995-1998)

السنوات / التفاصيل	1995	1996	1997	1998
% البطالة	28.1	28.0	28.0	28.0

Source: FEMIS 2005, profile pays Algérie, France, Institut de Méditerranée, janvier 2006, pp. 56-73.

وفي مجال المؤشرات التنمية البشرية، فتبقى متوسطة والتي لم تتغير الا بنسبة قليلة والجدول التالي يظهر:

الجدول رقم: (2)

مؤشر التنمية البشرية في الجزائر (1975-2005)

السنوات / التفاصيل	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005
مؤشر IDH	0.511	0.562	0.613	0.652	0.672	0.702	0.733

Source: PNUD, fighting climate change, human solidarity in a divided world, human development report 2007/2008, United nations,, 2007, pp.234-240.

وتبعا لنفس التقارير المشار اليه في مصادر الجدول السابق، فان الجزائر تصنف في الرتبة 104 من أصل 155 دولة بخصوص مؤشر IDH سنة 2005، ويبقى عدد السكان الذين يعيشون بأقل من 2 دولار في اليوم ما بين 1990-2005، يشكلون 15% من السكان ونسبة HPI-1 (معدل فقر البشري) هو 21.5 %.

وخلاصة ذلك فما تم تحقيقه هي تحسن في المؤشرات الاقتصادية كان على حساب تدهور وضعية الاجتماعية للسكان.

2-4-2-نتائج التصحيحات الاجتماعية.

جاء هذا البرنامج بمبادرة السلطات الجزائرية انداك، لتصحيح الاثار الاجتماعية لبرنامج تصحيح الهيكلي، بحيث تم تسخير موارد مالية جديدة جد ضخمة لهذا البرنامج، قدرت ب 7.34 مليار دولار ما يعادل 550.78 مليار دينار جزائري، لتمويل البرامج التنموية المحلية والتي تظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم: (3)

التقديرات المالية لبرنامج الانعاش الاقتصادي (PSRE) (2001-2004)

المجال / المبالغ	دعم النشاطات الإنتاجية	التنمية المحلية والبشرية	تدعيم الخدمات العمومية وتحسين إطار الحياة	تنمية موارد زراعية	السياسات المرافقة	المجموع
مليار DA	74.5	129	210.5	90.28	46.5	550.78
مليار $	0.99	1.72	2.81	1.20	0.62	7.34

Source: Rapport nationale d algerie pour le sommet de modhale du developpement durable, johannesburg.2002, pp, .36-37.

ان اثار هذا البرنامج كانت إيجابية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تطور مؤشرات التنمية البشرية، وبعض المؤشرات الأخرى والجدول التالي يبين هذا التطور:

الجدول رقم: (4)

تطور مؤشر التنمية البشرية وبعض المؤشرات الأخرى في الجزائر (1995-2005)

السنوات / التفاصيل	1995	1999	2000	2004	2005
IDH	-	0.695	0.705	0.750	0.761
مؤشر امل العيش والولادات	0.704	0.763	0.792	0.830	0.827
مؤشر PIB كجزء من القدر الشرائية	0.640	0.661	0.666	0.708	0.726
مؤشر مستوى التربية	-	0.639	0.659	0.711	0.730

Source: CNES, Rapport national sur le développement humain, Pnud, Algérie, 2006, p.20.

هذا البرنامج تم تدعيمه ببرنامج تكميلي لدعم نمو PCSR، للفترة (2005-2009) بغلاف مالي 114 مليار دولار، من خلال تسطير برنامج جديد للمناطق الأكثر حرمانا في الجنوب والهضاب العليا.

وخلاصة لذلك فانه بالرغم من تطبيق البرامج السابقة لأجل إنعاش الاقتصاد الوطني، وحتى البرامج الاقتصادية الأخرى التي تلتها، والى يومنا الحالي (2021) وازمة COVID-19. فان الاقتصاد الوطني مازال يدور في دوامة الاقتصاد الريعي، الامر الدي يجعل من الضروري، التفكير في تنويع الاقتصاد الوطني خارج إطار المحروقات، ولا سيما

في مجال تشجيع القطاع الزراعي بالدرجة الأولى تم القطاع الصناعي، وفتح المجال من خلال وضع قوانين الاستثمار اكثر مرونة، لاستقطاب القطاع الخاص والشراكة الأجنبية، من لأجل الاستفادة اكثر من تحويل التكنولوجيا.

-الخاتمة.

ان من بين المبادئ الأساسية المنشئة لصندق النقد الدوليIMF والى جانبه البنك الدولي (سيدرس لاحقا)، هي أخذ العبرة من الماضي أي الاحداث التي سبقت الحرب العالمية الثانية، بغية تفادي الوقوع في الازمات الاقتصادية في المستقبل وذلك من خلال: تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي، تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، تشجيع استقرار أسعار الصرف، المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف، إتاحة الموارد (بضمانات كافية) للبلدان الأعضاء والتي تمر بمشكلات تتعلق بميزان المدفوعات

ان ذلك سوف يجرنا الى طرح عدة تساؤلات، حول مدى تحقيق هده الأهداف على مر السنين، بالتزامن مع مختلف التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم، مروا بالحرب الباردة الى سقوط جدار برلين وانهيار المعسكر الاشتراكي والدخول في مرحلة العولمة، وهنا نجد ان الصندوق تعرض الى جملة من الانتقادات والتي تدل على فشله النسبي في تحقيق أهدافه.

ان الانتقادات الموجهة الى الصندوق IMF تظهر في عدة جوانب تتمثل في: -وجود قصور في تفادي الاختلال في التوازنات المالية الدولية، ويظهر ذلك جليا من خلال (الازمات المالية التي شهدها العالم انطلاقا من سنوات الثمانينات، مثل ازمة ديون الدول النامية ،الازمة المالية الاسيوية وازمة الرهن العقاري...الخ) ،وهنا نجد اشارة تقرير مستقل كتبه فريق من مكتب التقييم المستقل التابع لصندوق النقد الدولي (IBE) للفترة (2004-2007) ،التي سبقت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية (ازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية 2007-2008) ،إلى عدم قدرة صندوق النقد الدولي على التنبؤ بالأزمة خلال هذه السنوات.[17]-يعتبر ايضا الصندوق IMF كاذات في خدمة الدول الغنية، لفرض وجهات نظرها على سياسة الصندوق تجاه باقي الدول الأعضاء ،مثل فرض برامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي ولا سيما للدول النامية، والتي تعاني من اختلالات في موازين مدفوعاتها وتعاني من ازمة المديونية الخارجية، مما يعتبر تدخلا في السيادات الاقتصادية الوطنية لهده الدول، واحسن مثل عن ذلك ما حدث للجزائر، من خلال تطبيق برنامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي الاقتصادي في الفترة ما بين (1994-1998) . ان الدول الغنية هده تعد من اكبر المساهمين

[17] Évaluation de l'action du FMI au cours de la période qui a précédé la crise financière et économique mondiale : La surveillance du FMI en 2004–07 - Bureau indépendant d'évaluation du FMI, direction Ruben Lamdany et Nancy Wagner, 10 janvier 2011.

، مما يخول لها حيازة اكبر حقوق التصويت، هده الدول تتمثل في " الولايات المتحدة هي المساهم الرئيسي في IMF ، وبالتالي فهي تمتلك 16.53٪ من حقوق التصويت 31، يمتلك الاتحاد الأوروبي 29.61٪ من حقوق التصويت 31،و تمتلك الدول التسعة الأولى والتي تمثل أكثر من 50٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، غالبية حقوق التصويت بينما يضم IMF 190 دولة عضو."[18]

الا انه وفي الأخير وبالرغم من الانتقادات الموجهة للصندوقIMF، فانه لا ينكر له اسهاماته في الحد من الفقر في الدول الأعضاء، وتقديم المساعدات الفنية والتدريب لكل البلدان الأعضاء في الصندوقIMF، حتى تستفيد من تنمية القدرات في مجال بناء المؤسسات الاقتصادية (المساعدة الفنية)، وتنمية القدرات البشرية ذات الصلة (التدريب)، الغاية منها مساعدة الحكومات على بناء سياسات ومؤسسات فعالة، وأيضا تنمية قدرات البلدان الأعضاء على تقوية اقتصاداتها، من خلال تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

-تطبيق.

"ان دمقرطة (Democratization) صندوق النقد الدولي(IMF)، تعتبر من بين الإشكاليات والتحديات التي تواجهه".

حلل وناقش هده الفكرة ؟

[18] Kevin Danaher et Anuradha Mittal, 10 Reasons to Abolish the IMF & World Bank, Seven Stories Press, 4 décembre 2001, 104 p.

1-الملاحق.

الملحق رقم: (1) الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

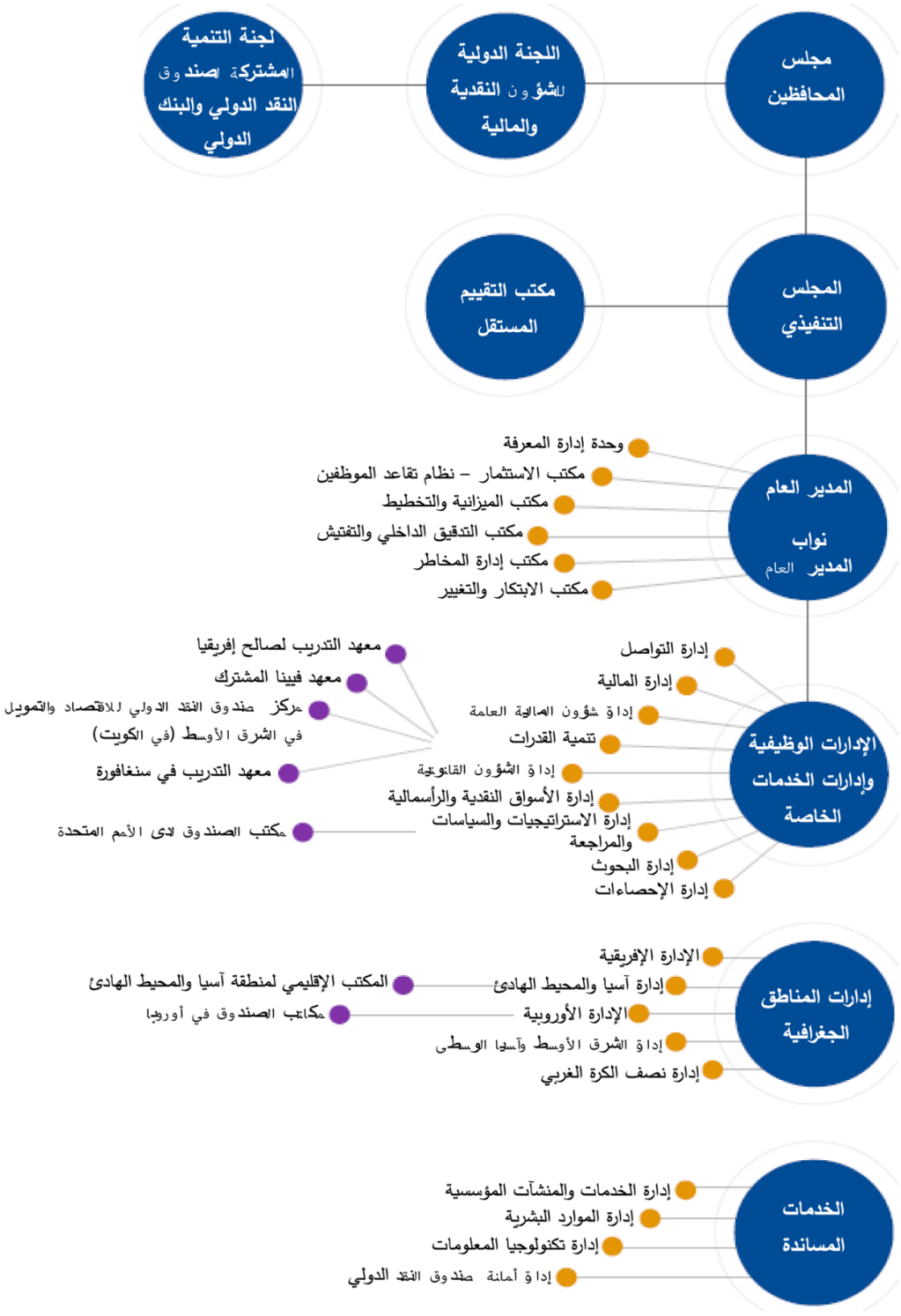

Source : الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي International Monetary. vue le 31/10/2021. https://www.imf.org/ar/About/Organization-Chart

2-قائمة المراجع.

1-القران الكريم، سورة قريش.
2-Lucette Boulnois, « Les routes de la Soie », Sciences humaines, nº 203, avril 2009.
3 -Jean-Marc Siroën, Les accords de Bretton Woods, un champ de batailles, vue le 27/10/2021.
https://theconversation.com/les-accords-de-bretton-woods-un-champ-de-batailles-119336
4- المحة عن صندوق النقد الدولي International Monetary Fund
https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance
5-صندوق النقد الدولي، اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي (1944)، واشنطن، International Monetary Fund, Publication Services.
6- من أين تأتي أموال الصندوق؟ International Monetary Fund, vue le 28/10/2021.
https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Where-the-IMF-Gets-Its-Money
7 - حصص عضوية الصندوق International Monetary Fund
https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/~/link.aspx?_id=E95F69077C2C4BF49499F87D51A8B33E&_z=z
8- تنمية القدرات: المساعدة الفنية والتدريب International، vue le 30/10/2021.
https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/imf-capacity-development
9 -FMI, Algérie questions choisies, Washingthon DC, Rapport du FMI, 2007.N 07/61, 2007.
10 -Benachenhou, Mourad, Reformes économiques : Dettes et Démocratie, Alger, Ed ECHRIFA.
11-Belhimer, Ammar, La dette extérieure de l'Algérie, Ed Casbah, 1998, .
12-FEMIS 2005, profile pays Algérie, France, Institut de Méditerranée, janvier 2006.
13- PNUD، fighting climate change، human solidarity in a divided world، human development report 2007/2008, United nations.
14- Rapport nationale d algerie pour le sommet de modhale du developpement durable، johannesburg.2002، pp, .36-37
15- CNES، Rapport national sur le développement humain، Pnud, Algérie, 2006.

16-بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية (الطبعة الثانية)، 2008.
17 - الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي International Monetary. vue le 31/10/2021. https://www.imf.org/ar/About/Organization-Chart
18 -Évaluation de l'action du FMI au cours de la période qui a précédé la crise financière et économique mondiale: La surveillance du FMI en 2004–2007 -Bureau indépendant d'évaluation du FMI، direction Ruben Lamdany et Nancy Wagner, 10 janvier 2011.
19-Kevin Danaher et Anuradha Mittal, 10 Reasons to Abolish the IMF & World Bank، Seven Stories Press, 4 décembre 2001, 104 p.

-قائمة الجداول.

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور نسبة البطالة في الجزائر (1995-1998)	14
2	مؤشر التنمية البشرية في الجزائر (1975-2005)	14
3	التقديرات المالية لبرنامج الانعاش الاقتصادي (PSRE) (2001-2004)	15
4	تطور مؤشر التنمية البشرية وبعض المؤشرات الأخرى في الجزائر (1995-2005)	15